Adab Al-Rafidayn

https://ojs.uomosul.edu.iq/index.php/radab

The conditions of labourers in Al-Ummal newspaper 1931-1934: A historical Study in the light of Sustainable Development

Mohammed Waleed Abed Saleh

Department of History /College of Arts
University of Mosul/ Mosul-Iraq

Article Information

Article History:
Received Nov, 02, 2025
Revised Nov, 20 ,2025
Accepted Nov, 30, 2025
Available Online Feb. 1, 2026

Keywords:
Workers ,
Development ,
Sustainable Development Goals,
Mosul, Iraq

Correspondenc
Mohammed Waleed Abed Saleh
mohamed.w.a@uomosul.edu.iq

Abstract

The Mosul Workers' Newspaper is one of the important sources that talked about the conditions of workers in Iraq between 1931-1934. Therefore, it was considered a platform for publishing workers' issues, defending their rights, and providing them with suitable work, due to the difficult conditions and economic suffering they faced through the decrease in their wages, the increase in their working hours, and the lack of sufficient protection for them in their work environments, which exhausted them and caused them to suffer from many diseases. In addition to social marginalization, psychological pressure, lack of government support and public attention, the absence of legal, social and health guarantees and increasing exploitation made them suffer from the instability of their social lives. Therefore, the Workers' Newspaper addressed these deplorable conditions experienced by workers, whether in Mosul Brigade, Iraq or in Arab and international countries. The newspaper then sought a solution to these problems, so that the country could reach a level of progress and development and keep pace with sustainable development, like the developed countries..

DOI: ----------, ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (https://orcid.org/0009-0007-7005-621X).

اوضاع العمال في جريدة العمال 1931-1934 دراسة تاريخية في ضوء اهداف التنمية المستدامة

محمد وليد عبد صالح*

المستخلص:

تعد جريدة العمال الموصلية من المصادر المهمة التي تحدثت عن أوضاع العمال في العراق بين عامي 1931-1934، لذا عدت منبرا لنشر قضايا العمال والدفاع عن حقوقهم وتوفير العمل المناسب لهم، لما واجهوه من ظروف صعبة ومعاناة اقتصادية عبر انخفاض أجورهم، وارتفاع ساعات عملهم وعدم توفير حماية كافية لهم في بيئات عملهم، مما أرهقهم وأصابهم بالعديد من الأمراض. فضلاً عن

* قسم التاريخ /كلية الاداب/ جامعة الموصل/ الموصل .- العراق

التهميش الاجتماعي والضغط النفسي وافتقار الدعم الحكومي والاهتمام العام بهم، فبين غياب الضمانات القانونية والاجتماعية والصحية والاستغلال المتزايد، جعلهم يعانون من عدم استقرار حياتهم الاجتماعية، لذا تصدت جريدة العمال لهذه الأوضاع المزرية التي عاشها العمال سواء في لواء الموصل أو العراق أو في البلاد العربية والعالمية. فقامت الجريدة بالبحث عن حل لتلك المشكلات، ليتمكن البلد من الوصول إلى مستوى التقدم والتطور ومواكبة التنمية المستدامة أسوة بالدول المتقدمة.

الكلمات المفتاحية: العمال ، التنمية ، أهداف التنمية المستدامة ، الموصل العراق

المقدمة:-

سلطت جريدة العمال الموصلية الضوء على أوضاع العمال منذ تأسيسها وحتى اغلاقها، لما عاناه العمال من فقر وسوء معيشة وجهل وتخلف وانتشار الأمراض لافتقارهم إلى التعليم، من هنا جاء دفاع جريدة العمال عن أحوالهم وأوضاعهم المزرية، والعمل على انتشالهم مما هم عليه من ظروف صعبة، لكونهم يعدون في طليعة المجتمع المسهمين في التقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي في العراق أو في أي بلد آخر، إذا ما تمكنوا من الحصول على حقوقهم المختلفة، كرفع أجورهم وتقليل ساعات عملهم وحصولهم على العناية الصحية وتعليم جيد وكافي، الأمر الذي سيسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطور المرجو منها في لواء الموصل خاصة والعراق بشكل عام، لذا جاء اختيارنا للموضوع الموسوم: "اوضاع العمال في جريدة العمال 1931-1934 دراسة تاريخية في ضوء اهداف التنمية المستدامة"،

قسم البحث الى مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة. تضمن المحور الاول جريدة العمال الموصلية (النشأة والتأسيس). بينما ركز المحور الثاني على التوجهات التنموية لجريدة العمال والذي شمل عدة مواضيع تدخل في اهداف التنمية المستدامة وعلى النحو الآتي: 1- دور الجريدة في حث العمال على التعليم. 2- العناية بالحالة الصحية للعمال. 3- - حقوق العمال. 4- المطالبة بتأسيس النقابات العمالية. 5- اهتمام جريدة العمال بالمشاريع الاقتصادية وإنهاء حالة البطالة في العراق واثرها على التنمية المستدامة. فيما خصص المحور الثالث في الحديث عن جريدة العمال وشؤون العمال العربية والعالمية.

اولاً: جريدة العمال الموصلية (النشأة والتأسيس):-

يمثل الوعي السياسي قدرة الإنسان على فهم الأوضاع والقضايا والمشاكل السياسية في البلد، إذ اهتدى مثقف لواء الموصل وعمالها ومهنيها إلى تأسيس حزب يهتم بأحوال العمال حمل أسم (حزب العمال العراقي)[1] على أن تكون الموصل مركزاً له. وقدم الطلب بصفة رسمية إلى وزارة الداخلية، وبعد الاطلاع على محتواه تم رفضه لأسباب سياسية معارضة، عندئذ قرر المحامي أحمد سعد الدين ال زيادة[2] إصدار جريدة سياسية باسم (العمال)، فتمكن من الحصول على موافقة وزارة الداخلية بمنح إصدارها بتاريخ 5 ايار1931م، وجاء في ترويستها انها **"جريدة يومية سياسية عامة"**، لصاحبها ومديرها المسؤول أحمد سعدالدين ال زيادة، وأصبح إبراهيم محمود الجلبي[3] مديرًا لإدارتها، وكانت تصدر بمعدل ثلاث مرات في الأسبوع، ثم أصبح صدورها مرتين في الأسبوع[4]. وبأربع صفحات وخمسة أعمدة، ومقياس كل صفحة (55×39) سم، وثمن النسخة آنة[5] واحدة، ويدفع صاحب الاشتراك في الموصل 10 روبيات[6] لمدة سنة كاملة[7].

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: نمير طه ياسين، الاصناف والتنظيمات المهنية في الموصل منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى 1958، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2022م، ص 264. وللمزيد من التفاصيل عن النظام الأساسي لحزب العمال العراق ينظر: سليم طه التكريتي، "الصحافة العمالية في العراق وما رافق ظهورها من ملابسات سياسية"، مجلة العاملون بالنفط، ع100، بغداد، تشرين الثاني 1970م، ص 2؛ كمال مظهر احمد، الطبقة العاملة العراقية التكون وبدايات التحرك، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981م، ص240.

(2) احمد سعدالدين بن داؤد الملاح ال زيادة محامي وصحفي، ولد في الموصل عام 1901م، ودرس في مدارسها وتخرج من كلية الحقوق في بغداد عام 1931م، عمل بالصحافة في مطلع عام 1930م، وأصبح مديرًا ومسؤولًا عن جريدة صدى الجمهور، وفتى العراق، قام بإصدار جريدة العمال عام 1931م. وأسهم في تأسيس خمس جمعيات مهنية منها: جمعية الخشابين والعلافين والخفافين وكان معتمدها. تفرغ للمحاماة عام 1945م. أُحيل إلى التقاعد عام 1973م. تُوفي في اسطنبول عام 1975م. للمزيد من التفاصيل ينظر: ابراهيم خليل العلاف، شخصيات موصلية، دار ابن الاثير، الموصل، 2008م، ص27_28.

(3) ابراهيم محمود الجلبي ولد في الموصل عام 1882م، عمل في بداية حياته بالتجارة، وأسهم في معظم الحركات والجمعيات الوطنية والسياسية في الموصل ومنها جمعية الدفاع عن فلسطين والبر الاسلامية. وعمل في الصحافة بإصداره جريدة فتى العرب (فتى العراق) و(جريدة الرقيب). توفي عام 1972م. للمزيد من التفاصيل ينظر: العلاف، المصدر السابق، ص18_19

(4) احمد سامي ابراهيم الجلبي، صفحات مطوية من تاريخ الصحافة الموصلية، طبع وتصميم مكتب الفتى، الموصل، 2006م، ص 27؛ زاهدة ابراهيم، كشاف بالجرائد والمجلات العراقية، دار الحرية، بغداد ، 1976م، ص131.

(5)(الآنة هي عملة معدنية هندية قيمتها (4) فلوس، وتحول لفظها شعبياً إلى عانة، أدخلها البريطانيين الى العراق للتعامل بها عام 1917م، وظلت سارية المفعول إلى ان تم إصدار العملة العراقية الملكية عام1931م. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد رشدي ابراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2010م، ص 158.

(6) الروبية عملة هندية الأصل كانت متداولة أبان الاحتلال البريطاني للعراق عام 1914-1918م وتساوي (75) فلسا عراقيا. وبعد الاحتلال انتشرت هذه العملة بشكل واسع. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1946م، ص 91_ 108؛ عباس العزاوي، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية، شركة التجارة والطباعة، بغداد ، 1958، ص179_180.

(7) جريدة العمال، ع 6، بتاريخ 23 ايلول 1931م.

كانت جريدة العمال تحمل الشعارات العمالية، ففي أعدادها الاولى كان شعارها "نصر الطبقات العاملة والبؤساء ولسان حالهم"(1)، ومن الشعارات التي اتخذتها الجريدة "يا عمال اتحدوا"(2)، دل هذا الشعار على توجه الجريدة نحو الشيوعية اليسارية. ثم وضع محل الشعار الآية القرآنية الكريمة "وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ"(3). وهذا دليل على تغير توجه مسار الجريدة، لكونها انتقدت من قبل القوميين ورجال الدين، لأنها حملت شعارا اشتراكيا شيوعيا بعيدا عن توجهات المجتمع العراقي فضلا عن توجهات بعض كتابها كرجل الدين بشير الصقال(4) وعبدالمنعم الغلامي(5) الذي كانت توجهاته قومية عروبية.

استعرضت جريدة العمال الهدف من إنشائها في مقال بعنوان: "جريدة العمال والبؤساء ولسان حالهم"، والذي تضمن فضح الدعايات الاستعمارية التي هدفت إلى نهب الثروات وشقاء الطبقات ولاسيما العاملة منها(6)، لذا فإن الكثير من العمال طالبوا الحكومة بالتعاون معهم، ليحافظوا على ثروات البلاد من النهب وذهابها إلى الخارج(7). وهذا ما يؤكد انها تدعم الفقراء والمعدمين في مواجهة الافكار الرأسمالية وفضح التوجه الرأسمالي لدى بعض القوى المحلية ذات الدعاية الاستعمارية.

أصدرت جريدة العمال ما يقارب من ال (173) (8) عددا للمدة الواقعة بين 5 ايلول 1931م وحتى 17 شباط 1934م، وتوقفت عن الإصدار لعدم تفرغ أحمد سعد الدين ال زيادة لإدارتها، بسبب تعيينه موظفا في أحدى المحاكم التابعة للموصل(9).

تنوعت توجهات وثقافات الشخصيات التي كتبت فيها، فمنهم رجل الدين والقومي والقانوني والشاعر والصحفي ومن أبرزهم، فاضل الجمالي(10) وبشير الصقال وعبدالمنعم الغلامي والشاعر عبد العزيز الجادرجي(11). فيما اختص بكتابة المقال الافتتاحي أحمد سعدالدين ال زيادة ويرمز لاسمه بـ (س) وعبدالمنعم الغلامي (تغلبي، ع، وأبو وائل وغيرها)(12)، ومن بغداد نوئيل رسام(13) الذي يرمز لاسمه بـ (ن)(14).

تضمنت أبواب جريدة العمال الرئيسة، المقال الافتتاحي وغالباً ما كان يتولى مسؤولها أحمد سعد الدين ال زيادة كتابة الصفحة الأولى بكاملها أو ثلاثة أعمدة منها، ثم بعد ذلك تطرقت إلى حوادث ومحليات الاسبوع، ثم الحوار الشامل والذي تضمن مطالب المواطنين والجمعيات من الحكومة، فضلاً عن المناسبات والأعياد[15]. وكذلك احتوت الجريدة على أخبار العالم والدول العربية. وتضمنت بعض أعمدتها الحديث عن حالة العمال وشؤونهم في العراق من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي تلك الأعداد كان هناك باب ثابت لأهم الأخبار والبرقيات العامة، وقصة العدد التي غالباً ما تكون عن واقع العمال وحالتهم المعاشية المزرية. وجعلت جريدة العمال باباً خاصاً بالإعلانات المتنوعة[16].

(1) المصدر نفسه، ع 1 ، بتاريخ 5 ايلول 1931م؛ وائل علي النحاس، تاريخ الصحافة الموصلية 1926-1958م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1988م، ص119.
(2)جريدة العمال، ع 45 ، بتاريخ 1 شباط 1932م.
(3) سورة النجم، الآية 39 ؛ جريدة العمال ،ع 143 ، بتاريخ 6 تموز 1933م .
(4) بشير الصقال ولد في الموصل عام 1907م، درس على يد علمائها، ومن ثم عين مدرسا في المدرسة العائدة لجامع النبي يونس، أسهم بتأسيس جمعية البر الاسلامية ثم أصبح رئيسًا لها، ونشر مقالاته العديدة في الصحف الموصلية، توفى عام 1986م. للمزيد من التفاصيل ينظر: مجول محمد محمود جاسم ، علماء الدين الاسلامي في الموصل ومواقفهم تجاه ابرز القضايا الوطنية والقومية 1921 _1958م، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، 2001م، ص87 _95.
(5) عبد المنعم الغلامي ولد في الموصل عام 1904م، وتخرج من دار المعلمين التركية، ومارس مهنة التعليم في العديد من مدارس الموصل إلى أن تقاعد عام 1958م، نشر العديد من مقالاته في الصحف الموصلية والعراقية. وله العديد من المؤلفات منها: أسرار الكفاح الوطني في الموصل وأنساب الأسر وغيرهما، توفى عام 1967م.للمزيد من التفاصيل ينظر: رعد احمد أمين الطائي، عبدالمنعم الغلامي 1899_1967م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2005م، ص18 _20.
(6)جريدة العمال، ع 62، بتاريخ 18 ايار 1932م .
(7) المصدر نفسه، ع 1، بتاريخ 5 ايلول 1931م.
(8) ابراهيم، المصدر السابق، ص131.
(9) زينب علي عبد القادر البيغمبرلي، جريدة العمال (الموصلية) ومضامينها السياسية1931-1934، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2025م، ص24.
(10) محمد فاضل الجمالي سياسي وكاتب عراقي، ولد في بغداد عام 1903م، تخرج من الجامعة الاميركية في بيروت عام 1927م، وبعد حصوله على الدكتوراه عمل مدرسًا في دار المعلمين العالية، وشغل مناصب عدة منها: مديرًا عامًا للمعارف في بغداد، ونائبًا في مجلس النواب ورئيسًا للوزراء العراقي مرتين، توفى عام 1997م. للمزيد من التفاصيل ينظر: خالد احمد الجوال، موسوعة اعلام ساسة العراق الملكي 1920 _1958، ج2، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2012م، ص126_127.
(11) عبد العزيز الجادرجي ولد في الموصل عام 1904م، وعين معلما عام 1923م، ولكنه فُصل بسبب قصائده الخماسية التي تميزت بالبعد الوطني والاجتماعي ضد الإنكليز وعملائهم، توفي عام 1946م. للمزيد من التفاصيل ينظر: النحاس، المصدر السابق، ص 262.
(12) الطائي، المصدر السابق، ص63.
(13) نوئيل رسام محام وصحفي، ولد في الموصل عام 1910م، تخرج من كلية الحقوق وزاول المحاماة، وكتب في جريدة فتى العراق عددا من المقالات والقصص، وأصدر جريدة النضال، واعتُقل عام 1941م، لمشاركته في حركتها، وبعد ثلاث سنوات عاد لممارسة المحاماة، تُوفي عام 1971م. للمزيد من التفاصيل ينظر: باسل يونس الخياط، "نوئيل رسام وابنته شيم رسام"، مجلة الكاردينيا، بغداد، 27 شباط 2021م، متوفر على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=GDlsKAv9Ick
(14) البيغمبرلي، المصدر السابق، ص25-26.
(15) جريدة العمال، ع 43، بتاريخ 7 شباط 1932م؛ المصدر نفسه ، ع 54، بتاريخ 16 نيسان 1932م؛ المصدر نفسه، ع 81 ، بتاريخ 23 تموز 1932م؛ المصدر نفسه ، ع 143، بتاريخ 6 تموز 1933م .
(16) جريدة العمال، ع 33، بتاريخ 2 كانون الثاني 1932م. للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ع 69 ، بتاريخ 11 حزيران 1932م ؛ المصدر نفسه ، ع 122، بتاريخ 9 شباط 1933م ؛ المصدر نفسه، ع 140 ، بتاريخ 15 حزيران 1933م؛
المصدر نفسه، ع52 ، بتاريخ 2 نيسان 1932م .

وخصصت الجريدة حقولا لنشر كل ما يرد إليهم من شكاوى العمال وغيرهم تحت عنوان: **"شكاوى العمال"**، لأن الهدف من إنشائها هو محاربة البؤس والشقاء وحماية الطبقات الضعيفة في هذه البلاد ، فجريدة العمال هي نصيرهم ولسان حالهم[1]. وبذلك فإن جريدة العمال احتوت على موضوعات مختلفة ومتنوعة شملت الجوانب لسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية.

ثانيا--التوجهات التنموية لجريدة العمال:

أبدت جريدة العمال الموصلية اهتماما بالتنمية المستدامة وتوضح ذلك في العديد من مقالاتها التي تخص ذلك الموضوع ولعل من أبرزها:

1- دور الجريدة في حث العمال على التعليم:

لتحقيق التنمية رأت هيئة تحرير جريدة العمال تفشي الامية والجهل بين صفوف العمال، لذا دعت في مقالتها الافتتاحية الى طلب العلم من اجل تحسين أوضاعهم المختلفة وجاء ذلك بعنوان: **"كيف يتوصل العمال إلى حقوقهم على العمال أن يتعلموا وأن يحاربوا الأمية"**، ومما جاء فيها "إذا ما أراد العمال الخلاص.. مما هم عليه من البؤس، ... عليهم أن يدرسوا ويتعلموا... على قدر الامكان، ... ثم عليهم أن يلتفوا حول المخلصين من إخوانهم... وأن يتجنبوا المفسدين الذين لا هم لهم الا ايجاد الشقاق في صفوفهم،... ليبقوا مستضعفين بعيدين عن حقوقهم،... فإلى العلم والعمل ايها العمال"[2].

أشارت جريدة العمال الى اهمية طلب العلم والتعليم الشامل من قبل العمال ولا سيما المرتبطين بالنمو الاقتصادي، من خلال ما يبذله العمال من جهد واخلاص من اجل الوصول الى تحقيق مصالحهم وحقوقهم المشتركة، وهذا لا يمكن تحقيقه الا بتوفر العدالة الاجتماعية والمؤسسات القوية التي تضمن تنظيم العمال ومحاربة المفسدين الذين يحاولون تفريقهم ومن ثم اضعافهم، وبالتالي يؤدي ذلك لوصول العمال الى ما يصبون اليه من تحسين اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية "التي تعد هدفا من مضامين التنمية المستدامة في البلاد".

وعلى الرغم من ذلك فقد أشارت جريدة العمال إلى أن "قسم من العمال.. أو... هناك قسم.. من الاباء لا يرسلون ابناءهم إلى المدرسة بل يسعون في تعليمهم إحدى المهن غير ملتفتين الى وجوب تخليصهم من الأمية أو الجهل، فينشأ عاملا بسيطا جاهلا... يعمل كمقلد لغيره دون تفكير أو ابداع،... لذلك فإنه.. بين وقت واخر يلوم أباه،.. لعدم ادخاله المدرسة أو تعليمه منذ صغره... لتخليصه من هذا التخلف والانحطاط"(3).

وهنا سلطت جريدة العمال الضوء على اهمية التعليم، لانه يعد الاساس الذي تقوم عليه تقدم المجتمعات وتطورها نحو التنمية الاقتصادية، وإن عدم إرسال الكثير من العوائل أولادهم الى المدرسة، يترتب عليه نتائج سلبية تؤدي الى انتشار التخلف والانحطاط في المجتمع، كما ان اولئك الاطفال سيصبحون عمالا غير قادرين على التفكير والابداع.

ووقفت جريدة العمال تتحدث عن وجود "طبقتين متباينتين الأولى طبقة المتعلمين متخرجي المدارس وهم الأقلية والثانية طبقة الاميين والجهلاء وهم طبقة العمال الاكثرية"(4)، ويتضح أن الطبقة الأولى أرادت تخليص الطبقة الثانية العاملة من الجهل والتخلف والبطالة، لذا نظرت الطبقة الثانية على الأولى بانها فئة طموحة، لكونها سعت الى تحقيق مستوى من التعلم والثقافة والاناقة والتحدث بلباقة.

وفي اطار اهداف التنمية المستدامة ركزت جريدة العمال على اهمية الطبقة المتعلمة التي حثت العمال على طلب العلم الذي يعد ركيزة اساسية في النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، الأمر الذي يساعد في تقليل الفوارق بين فئات المجتمع، والعمل على مساواة فئة العمال مع غيرها من الفئات الارستقراطية الغنية، مما يؤدي الى التعاون المشترك بين أبناء المجتمع.

وبهذا الصدد نشرت جريدة العمال مقالا افتتاحيا بعنوان : "امية العمال هي مصدر شفائهم وتأخر البلاد فهل تتضافر الجهود على محاربة خصم الجهلة اللدود؟" أشارت فيه : أن مصدر بلاء الامم وشفائها هو جهلها وأن العلم هو الذي يرفع الشعوب وبعز الأقوام، وان لا تقف الحكومة تجاه امية الشعب وجهله موقف الصامت، وأن تقوم بتدبير واسع النطاق في مكافحة الجهل والقضاء على الأمية(5)

(1) المصدر نفسه، ع 33، بتاريخ 2 كانون الثاني 1932م.
(2) جريدة العمال، ع25، بتاريخ 1 كانون الأول 1931م.
(3) المصدر نفسه، ع28، بتاريخ 12 كانون الأول 1931م.
(4) المصدر نفسه.
(5) جريدة العمال، ع78، بتاريخ 13 تموز 1932م.

فبالعلم تتحقق الرفاهية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية عبر توفير فرص العمل للعمال العاطلين، لانتشالهم من تأخرهم مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تفعيل دور الحكومة في توفير التعليم الجيد والضمانة الصحية للفئة العاملة.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة العراقية رأت ضرورة انصاف هذه الشريحة في المجتمع، فبادرت الى رفع مستوى المعرفة والتعلم بين أبناء العمال وأصحاب الدخل المحدود وان تكون بصورة جزئية بزيادة عدد المدارس وكادرها هذا ما أشارت اليه جريدة العمال في مقالتها الافتتاحية التي جاءت بعنوان: "امية العمال هي مصدر شقائهم وتأخر البلاد فهل تتضافر الجهود على محاربة خصم الجهالة اللدود؟"، الذي جاء فيه: "ربما قائل يقول أن الحكومة قد اسست عدة مدارس ليلية لتدريس الاميين وأن لجنودها وافراد شرطتها صفوفا يدرسون فيها القراءة والكتابة... ! .. وان سلمنا بوجود بعض صفوف ليلية يدرس فيها الأميون وان للجنود وافراد الشرطة معلمين يعلمونهم القراءة والكتابة ولكننا لا نسلم ان ذلك معناه القضاء على الأمية ومحاربة الجهل فبضعة صفوف يدرس فيها عشرات الناس أو قل بضع مئات من الاميين لا ينقذ أكثرية الشعب من اميته وتهذيبه التهذيب المطلوب فوجب والحالة هذه ان تتحد الجهود وتتكاتف الايدي حكومة وشعبا من اجل القضاء على الامية وتهذيب طبقة العمال"[1]. وإن الجهود المبذولة لم تفلح في القضاء على ظاهرة الفقر بشكل كامل وذلك يعود لقدرات الحكومة وامكانياتها المحدودة، وان ما سعت اليه يدل على روح التعاون المشترك بين الحكومة والمجتمع ومحاولاتها بتحقيق عدد من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- العناية بالحالة الصحية للعمال:

دعت جريدة العمال الى ضرورة مراعاة العناية الصحية للعمال وعوائلهم، لأنها تسهم بشكل فاعل في وقايتهم من الامراض والاصابات الجسدية والعقلية التي يتعرضون لها اثناء العمل، فتشكلت النقابات العمالية التي أخذت تطالب السلطة المركزية بحماية حقوق العمال وتعزيز صحتهم ووقايتهم في العمل كما جاء ذلك في مقالتها الافتتاحية التي جاءت بعنوان: "الامراض تفتك بالعمال وبأطفالهم، وقلة المستشفيات"، ومما جاء فيه: ان لم تكن مصيبة العمال في هذه البلاد قاصرة على البؤس والشقاء، وقلة الاشغال وانخفاض الأجور، الأمر الذي جعل الأمراض تفتك بهم وبعائلاتهم وخاصة اطفالهم لهذا اقترحت جريدة العمال على "اصلاح المستشفيات الحالية وايجاد مستشفيات جديدة، لان مستشفى واحد فقط في لواء الموصل لا يسع أكثر من مائة وبضعة أسرة وليس فيه سوى ثلاثة اطباء، بينما نفوس هذا اللواء تزيد على ٤٠٠ الف نسمة"، وكذلك ايجاد مستشفيات جديدة في جميع أنحاء البلاد(2).

هذا وطالبت الجريدة من الحكومة المركزية اصلاح ما تضرر من المستشفيات مع توفير الدواء والكادر الطبي الذي سيسهم في انتعاش الحال الصحية للعمال. والعكس سيزيد من معاناة العمال الاقتصادية والاجتماعية.

وفي مقالة افتتاحية لأحد اعداد جريدة العمال التي جاءت بعنوان: "حالة العمال الصحية ووجوب العناية بها"، بقلم عبد المنعم الغلامي، الذي دعا فيها الحكومة العراقية الى الاعتناء بصحة العمال خاصة والمجتمع عامة في جميع أنحاء البلاد، وهذا ما لا يمكن تحقيقه الا بتوسيع المستشفيات في المراكز والاقضية، وتأليف مستوصفات سيارة تجوب القرى وتعطي الدواء للمرضى فإن أكثر العمال هم من الضعفاء، ومنهم بعيدين عن اللواء، ... والفقراء لا يمكنهم أن يذهبوا الى مراكز الألوية والاقضية للمعالجة في مستشفياتها(3).

فمن واجب الحكومة العناية بصحة العمال وعوائلهم، عبر توفير الرعاية الصحية المتنوعة للذين يعانون من الفقر وبُعد المكان، "وهذا ما يتفق مع مفهوم العدالة الاجتماعية التي تعد هدفا من اهداف التنمية المستدامة".

3- حقوق العمال:

ونجد ان جريدة العمال حاولت تحقيق التنمية في المجتمع من خلال دعوة الحكومة العراقية الى تشريع القوانين الضامنة لحقوق العمال. فمثلا كتبت الجريدة مقالا افتتاحيا بخصوص تحديد ساعات عمل العمال والذي جاء تحت عنوان: "متى تقوم الحكومة بواجبها نحو العمال؟؟ وجوب تحديد ساعات العمال(4)"، اشارت فيه الى "ان العامل يعمل في الصيف أكثر من اربع عشرة ساعة، وفي الشتاء أكثر من عشر ساعات، وفي الفصلين الاخيرين اثنتي عشرة ساعة في اليوم". لذا حثت الجريدة الحكومة على اصدار تشريع يحدد فيه ساعات عمل العمال، ونوهت الى: "ان واجب الحكومة كبير جدا وعليها المعول في خلاص الطبقة العاملة في العراق،... نريد تشريعا يحافظ على حقوق العمال ويصونها من عبث العابثين ويحتوي هذا التشريع، تحديد ساعات العمل على ان لا تزيد على ثماني ساعات في اليوم"(5). لان ساعات

(1) المصدر نفسه.
(2) المصدر نفسه، ع 33، بتاريخ 2 كانون الثاني 1932.
(3) جريدة العمال، ع 77، بتاريخ 9 تموز 1932.
(4) وجد خطأ في عنوان المقال "متى تقوم الحكومة بواجبها نحو العمال؟؟ وجوب تحديد ساعات العمال" والصادر في العدد 24 والمؤرخ في 25 تشرين الثاني 1931م في كلمة ساعات العمال والاصح ساعات العمل.
(5) جريدة العمال، ع 24، بتاريخ 25 تشرين الثاني 1931م.

العمل الطويلة كانت تؤثر على صحة العمال، لذا على الحكومة منع استغلال العمال من قبل أصحاب العمل، عبر تشريع القوانين التي تحقق العدالة والمساواة في مكان عملهم، وذلك فيما يخدم العمال وعوائلهم لتحسين مستوى حياتهم المختلفة.

وبعد مدة من المناشدات التي قام بها العمال بدأت جريدة العمال تتساءل عن وقت انتهاء الحكومة العراقية من تشريع القوانين الضامنة لحقوقهم المختلفة، وهذا ما بينته الجريدة عندما نشرت مقالا افتتاحيا بعنوان: "متى ينتهي التشريع الخاص بالعمال؟!! واجب الحكومة نحو العمال"، وبينت فيه اهمية التشريع الذي طالبت به الجريدة، "للمحافظة على حقوق العمال، ... لكونه ضروريا جدا لا يمكن ان يسكت العمال عن المطالبة به، لانه الشرط الوحيد الذي يمكن به المحافظة على حقوق العمال... فهذه ادارة السكك الحديدية وما يفعله بعض موظفيها حتى من الهنود ضد العمال العراقيين من تعديات فهذا لا يجوز أن تسكت الحكومة عنه، ... وهل يجوز ان تبقى حقوق العمال البؤساء على هذه الحالة المؤلمة؟! في حين ان قوانين العمال التي طرحوها بسيطة ولا تحتاج الى مثل هذه المدة الطويلة التي تفكر بها الحكومة الا اذا كانت لم تجزم بعد في وضع مثل هذا القانون"(1).

وحين تساءل العمال، متى تصدر الحكومة قوانين تحمي حقوقهم؟، أشارت جريدة العمال الى اهمية دور الحكومة في القيام بواجباتها تجاه العمال من خلال سن التشريعات التي تحمي حقوقهم المختلفة من اي تعديات أو تمييز أو استغلال من قبل صاحب العمل ولا سيما من قبل المحتل البريطاني أو أعوانهم، فضلا عن تحسين ظروف عملهم وحياتهم المعاشية، ليتمكنوا من الحصول على معاملة عادلة أثناء العمل مما يؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، وستتحقق بذلك العدالة الاجتماعية للعمال التي هي جزء من اهداف التنمية ومحاولة تحقيق المساواة بين طبقات المجتمع.

وعلاوة على ما ذكر من أراء كُتّاب جريدة العمال فإنها استمرت في نشر العديد من مقالاتها دفاعا عن حقوق العمال، وقد كتب عبد المنعم الغلامي مقالا افتتاحيا بعنوان: "وجائب العمال نحو انفسهم وواجب الحكومة نحوهم"، الذي اقترح فيه انشاء صناديق توفير للعمال، وحدد المقال واجبات الحكومة تجاه العمال بأن تعترف بنقاباتهم، وتسن لهم القوانين، وتحدد ساعات اعمالهم وتصون حقوقهم، وتطلب من اصحاب الاعمال الذين يعملون عندهم في اي صنف كانوا ان يضمنوا للعامل حياة كريمة وأن يعوضوه عن الاضرار التي تلحقه عند قيامه بعمله(2).

وبالتالي سلّطت جريدة العمال على أهمية حماية حقوق العمال، وتحسين ظروف عملهم، وتعزيز استقرارهم المالي وأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية عبر القضاء على الفقر والعوز الذي طالهم لسنوات حياتهم، إذ عدت مقترحات الغلامي مهمة لتحسين أوضاع العمال المعاشية، ومما يؤثر في تعزيز النمو الاقتصادي عبر نقابات العمال واعتراف الحكومة بها وبإصدار القوانين التي تخص العمال.

واسترسلت جريدة العمال في المطالبة بحقوق العمال في مقالتها الافتتاحية التي جاءت بعنوان: "الى متى تبقى حقوق العمال مهضومة؟! اما آن الأوان لتقليص ساعات العمل؟!"، جاء فيه: ان "حالة العمال العراقيين... وما عليه من فقر.. واستغلال... يحتاج الى معالجة سريعة لمعاناتهم،... عبر.. اصدار قانون العمال... الذي ينص.. على تقليل ساعات العمل"(3).

لذا على الحكومة العراقية تشريع القوانين الخاصة بحقوق العمال العادلة في تحسين ظروف عملهم وعدم استغلالهم، والعمل على تحسين رواتبهم وتوفير التأمين الصحي لهم. وانهاء مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية بعد ما لاقوه من استغلال جهودهم في العمل بالسخرة، فضلا عن استمرار تشغيل النساء والاطفال في الاعمال الشاقة(4). التي تثقل كاهلهم الجسدي، لذا لا بد من تشريع قانوني يحميهم من استغلال صاحب العمل، وذلك من خلال ايجاد فرص عمل لائقة وصحية لهم، لضمان توفير العدالة الاجتماعية بين الجميع والوصول الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

4- المطالبة بتأسيس النقابات العمالية:

تمثل النقابات العمالية منظمة جماعية للعمال، تهدف الى الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية والمهنية. إذ طالبت جريدة العمال بتأليفها، كونها هدفا من اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد دعت الجريدة الى تحسين ظروف العمل والحصول على حقوقهم من خلال ما كتبته في مقالة جاءت تحت عنوان: "نقابات العمال وأثرها في البلاد"، انتقدت فيه "الجمعيات المهنية والاصناف... في العراق... التي عوضت عن النقابات، ... لكونها اسمية لا تتعدى المظهر... مما لا يتفق والغاية المتوخاة منها"، وبين المقال الغاية من تأليف النقابات هو التخفيف عن

(1) جريدة العمال ، ع 60، بتاريخ 11 ايار 1932.
(2) المصدر نفسه، ع67، بتاريخ 4 حزيران 1932.
(3) المصدر نفسه ، ع141، بتاريخ 21 حزيران 1933.
(4) للمزيد من التفاصيل ينظر: أميرة حسين محمود الكريمي، الحركة العمالية في العراق 1932-1945، بغداد، 1990م، ص20-21؛ د. سؤدد كاظم مهدي، التطور التاريخي لقانون العمل واثره على حقوق العمال في العراق حتى عام 2015م، بحث نشر في المؤتمر العلمي الخامس عشر والموسوم: العمالة الاجنبية في العراق: التحديات والحلول، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مج2، ع8، 2025م، ص139-140 .

كاهل العامل عن طريق الدفاع المشترك عنه ، والمطالبة بحقوقه وصيانتها عبر التضافر والتعاون، وانتقدت المقالة موقف الحكومة تجاه مطالب واحتجاجات العمال من إنشاء النقابات بالاستخفاف والتمثيل بها أو السكوت عما يواجهها من مشاكل مختلفة، لعدم اسنادها أو مساعدتها أو تشجيعها من قبل الحكومة، بل قامت بالاقتصاص من تلك النقابات واغلاقها ان قامت بأحراجها(1). لأنها طالبت الحكومة بالوقوف مع مطالب العمال، وفي الوقت نفسه انكرت على الشركات الاجنبية استغلال العمال، مما أسهم في تصاعد النضال العمالي للحصول على حقوقهم المختلفة.

وتكمن هنا اهمية تأليف النقابات العمالية لدورها المتميز في المطالبة بحقوق العمال، لرفع مستواهم الاقتصادي الذي بدوره سيحقق العدالة والتنمية الاجتماعية، عبر مشاركة العمال باتخاذ القرارات التي تخص حياتهم العملية من خلال تعزيز الحوار بين العمال واصحاب العمل والحكومة، وهذا لا يتم الا عن طريق النقابات العمالية التي قامت بالدفاع عن حقوقهم المختلفة، ليتمكن من خلالها العمال من تحسين ظروف عملهم ومن ثم تحسين حياتهم المعاشية والاجتماعية.

5- اهتمام جريدة العمال بالمشاريع الاقتصادية وإنهاء حالة البطالة في العراق واثرها على التنمية المستدامة:

اولت جريدة العمال جانبا من اهتمامها بالمشاريع الاقتصادية التي خصصتها ميزانية الدولة للقيام بالإصلاحات الاقتصادية المختلفة، بإعدادها جزءا لا يتجزأ من اهداف التنمية المستدامة، وفي ذلك نشرت الجريدة مقالا افتتاحيا بعنوان: "المشاريع الاقتصادية ونصيبها من الميزانية الجديدة"، تضمنت المقالة

الحديث عن اثار الازمة الاقتصادية التي اجتاحت العراق(2)، وعبرت عن ذلك في مقالتها الافتتاحية التي جاءت بعنوان: "نحن على شفا الافلاس فما هي الاعمال في سبيل تشجيع المنتوجات العراقية؟؟ لماذا لا نقتدي بمصر والهند الشرقيتين"، اشارت فيه الجريدة الى مطالبتها للحكومة العراقية التي بيدها كل شيء وخاصة حماية البضائع التجارية عبر وضع الرسوم الكمركية "ولكنها لم تشأ حتى الان اشهار هذا السلاح ضد المنتوجات الاجنبية التي غزت اسواق منتوجاتنا... فكان لها الظفر ولمنتوجاتنا الانخذال والتقهقر... ما دامت الميزانية متعادلة... وما دامت المبالغ النفطية ترد الى خزينتها فتسد ما نقص أو نقص منها؟". وانتقدت جريدة العمال ايضا بمقالها "الشعب العراقي بقولها: ... ولكن هل الحكومة وحدها المسؤولة عن هذا الأمر كلا.. ان الشعب مسؤول عن امره فاذا لم تعمل الحكومة! أو لم تشأ ان تعمل؟ فعلى الشعب ان يعمل بنفسه... فها هي الشبيبة المصرية و... الهندية امامنا وهم ابناء امتين شرقيتين يعملون في هذا السبيل... سبيل تشجيع منتوجات بلادهم.. التي سيطرت المنتوجات الاجنبية على اسواقها.. كما سيطرت على اسواقنا.. واستنزفت ثرواتهم كما استنزفت ثروتنا... ها هم اليوم يسعون السعي الحثيث لاستقلال بلادهم الاقتصادية بتشجيع المنتوجات الوطنية وتفضيلها على المنتوجات الاجنبية..."[(3)].

انتقدت جريدة العمال الحكومة العراقية التي لم تتخذ اجراءات كفيلة بحماية المنتجات الوطنية من منافسة المنتجات الاجنبية، لذا لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الا اذا تمكنت الحكومة من وضع سياسة اقتصادية فعّالة تستطيع من خلالها حماية المنتجات الوطنية من منافسة أي منتج اجنبي. كما ان للشعب العراقي دور في تحقيق التنمية عبر تشجيعه لشراء المنتجات المحلية ومقاطعة غيرها من المنتوجات الاجنبية ومن هنا يتحقق الاستقلال الاقتصادي بتعاون الشعب مع الحكومة العراقية.

وبهذا الصدد اضافت جريدة العمال بقولها: "ندعي الوطنية وندعي كل شيء!... ولكننا لا نعمل! ولا نريد ان نعمل! ثم نريد حياة حرة! واستقلالا لا شائبة فيه!؟... اللهم لا!!... ان التمني لن يكون رأس مال لنا في حياتنا.. كشعب أبي.. يريد ان يحيي مجد ابائه الغابر.. ويعيش عيش الاحرار!.. لا عيش.. البؤساء... فالشعوب الحية لا تعتمد في حياتها على الخيال بل على العمل الجدي المثمر!"(4).

وهنا تكمن أهمية العمل بكل جدية لتحقيق التنمية المستدامة التي تتطلب جهدا وعملا مستمرا، من أجل تحقيق الأهداف عبر التخطيط والتنفيذ الفعلي للمشاريع والبرامج التي رسمتها الدولة في تحقيق التنمية المستدامة، ليس عبر الأماني والتمنيات بل يتحقق عن طريق وجود شعب حي يصبو الى التقدم والازدهار. وهذا ما أرادت جريدة العمال توضيحه.

(1) جريدة العمال، ع 34، بتاريخ 6 كانون الثاني 1932م.
(2) جريدة العمال، ع 167، بتاريخ 30 كانون الأول 1933م. للمزيد من التفاصيل عن الازمة الاقتصادية العالمية واثارها في العراق ينظر: فيان حسين أحمد، تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) في المجتمع العراقي وأهم ما تناولته الصحف العراقية الوطنية عنها، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج60، ع4، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2021م، ص263-285؛ إسماعيل نوري الربيعي، العراق والأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933 قراءة وثائقية في تقارير الملك فيصل الأول وياسين الهاشمي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج9، ع1، الاردن، 2012م، ص237-254.
(3) جريدة العمال، ع62، بتاريخ 18 ايار 1932م. للمزيد من التفاصيل عن تشجيع المنتوجات الوطنية ينظر: أحمد، تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) في المجتمع العراقي...، مج60، ع4، ص271؛ .
(4)جريدة العمال، ع62، بتاريخ 18 ايار 1932م.

أعلنت جريدة العمال في مقالتها المُعنونة بـ **"محتويات الميزانية الجديدة وكيف يجب ان تكون ؟؟!!..."** والتي حثت فيها على القيام بتنفيذ الاصلاحات التي تضمها الميزانية ومنها:

1- تخفيض التشكيلات الضخمة في العراق، وتقليل عدد الموظفين مع تحسين مقدرتهم وقابليتهم وانتخابهم من بين الاكفاء مع اخراج الموظفين الذين جاءوا عن طريق المحسوبة والصداقة، فملاك الحكومة الحالي بما فيهم الوزراء والنواب والاعيان والمديرين وكبار الموظفين وصغارهم والمستشارون وغيرهم، يؤلفون نسبة كبيرة مقارنة بعدد الموظفين في زمن ادارة الدولة العثمانية في العراق على الرغم من ان عدد سكانه لم يزد عما كان عليه في السابق.

2- تخفيض نسبة الرواتب ولاسيما الضخمة منها، لأنها تعد عبئا كبيرا على عاتق الميزانية ولا تنفق مع فقر افراد الشعب..

3- زيادة مخصصات الصحة والمعارف..

4- تخصيص المبالغ الكافية لمحاربة الأمية التي هي سبب من اسباب التخلف.

5- وضع الخطط المنظمة لإصلاح طرق المواصلات وتعبيدها في العراق من حالتها المتردية.

6- تخصيص المبالغ اللازمة لمساعدة الفلاحين والعمال وتحسين حالة الزراعة والصناعة.

7- تشجيع المصنوعات والمنتوجات الوطنية[1].

وضعت جريدة العمال مجموعة من الاصلاحات على ضوء الميزانية التي ستصدرها الدولة التي بموجبها ستتحقق التنمية المستدامة، عبر الاصلاح الاداري عن طريق تقليل عدد الموظفين، وتحسين قابلياتهم وكفاءتهم الوظيفية، وتخفيف الرواتب العالية، مع زيادة مخصصات الصحة والتعليم في الميزانية وتحسين الحياة العامة للمواطنين، وبذلك يمكن القضاء على انتشار الامية، وبالتالي سيتطور المجتمع من جميع النواحي ولا سيما التي تخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهنا ستتحقق العدالة الاجتماعية والتي هي جزء من مفاهيم التنمية المستدامة.

كذلك اولت جريدة العمال اهتماما كبيرا بمشكلة البطالة في العراق، تبين ذلك من خلال المقالة الافتتاحية التي جاءت بعنوان: **"نحن والبطالة"**، أوضحت فيها اثر البطالة على الحياة السياسية والاقتصادية، وساقت الادلة لبيان مدى انتشارها ومنها، انتشار الشباب في المقاهي، وتهافت ما يقارب الاربعمائة فرد على الوظيفة التي اعلن عنها براتب لا يزيد على المئة روبية، فضلا عن كثرة الجرائم. ولمعالجة مشكلة البطالة، اقترحت الجريدة على الحكومة ان تتدخل في امر الشركات الاجنبية وتشترط عليها استخدام العمال العراقيين فيها، وفتح المدارس الصناعية الجديدة وتوسيع القديمة منها وترقية الزراع[2].

ونرى ان من اهداف التنمية المستدامة التي تطرقت اليها جريدة العمال مشكلة البطالة التي عانى منها الشعب العراقي مع وضع المقترحات والحلول لمعالجتها، كونها مشكلة ذات تأثير على الاقتصاد والمجتمع، فبازدياد الفقر تكثر الاعمال الاجرامية، لذا كان يجب على الحكومة تشغيل العمال العراقيين في الشركات الاجنبية فضلا عن فتح المدارس الصناعية وبذلك يتمكن العمال من تلقي التدريب الذي يؤهلهم الى زيادة مهاراتهم المختلفة عندها يتطور الانتاج الصناعي والزراعي فضلا عن التجاري مما يعزز الاقتصاد الوطني الامر الذي يقلل من الفقر.

واستمرت جريدة العمال في وضع الحلول لمشكلة البطالة فمثلا نجد في أحد مقالاتها الافتتاحية والتي جاءت بعنوان: "كيف يقاومون البطالة؟! التأمين ضد البطالة في البريطانية العظمى"، قد أشارت فيها أن من واجب الحكومة مقاومة البطالة الى حد ما، لا ان تلقي العبء على العمال(3). واضافت الجريدة في مقال آخر نشرته بعنوان: "المهاجرة الى تركيا"، أوضحت فيه بعدم منح الاجازة لاحد من الاجانب بدخول تركيا مالم يكن مثقفا تثقيفا تركيا وما يقاربه، ودعت الجريدة الحكومة العراقية، بقولها: "متى يكون للعراق قانون يمنع الاجانب من دخول العراق والذين يفدون الى هذه البلاد لمنافسة العمال العراقيين في أسباب رزقهم"(4).

(1) جريدة العمال، ع171، بتاريخ 3 شباط 1934م.
(2) النحاس، المصدر السابق، ص.

(3) جريدة العمال، ع55، بتاريخ 23 نيسان 1932م.
(4) المصدر نفسه، ع70، بتاريخ 15 حزيران 1932م.

تمكنت جريدة العمال من وضع حلول لعملية البطالة " وهذا مما يحقق أهداف التنمية" عبر مخاطبة الجريدة للحكومة بإيجاد فرص عمل للعاطلين، ومن ثم فإن هذا الامر سيؤدي الى استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي، لذا فإن على الحكومة اصدار نظام تأمين ضد البطالة وتقديم الدعم للعمال المتضررين وحماية العمال الوطنيين.

ان للبطالة تأثيرا سلبيا في المجتمع إذ أشارت جريدة العمال الى ذلك في مقالها الافتتاحي الذي جاء بعنوان : "البطالة وتأثيرها على المجتمع العراقي الى متى يبقى العمال بهذا البؤس والشقاء ؟!..."، جاء فيه : ان في البلاد الأخرى ينتظر الشعب تذليل الصعاب وايجاد العلاج لمثل هذه القضايا، فمثلا الحكومة الأوروبية تعنى بحالة بلادها وما تعانيه من ازمة اقتصادية وبطالة. وهذه جارتنا تركيا وايران فإنهما عملتا أكثر مما يجب عمله لتخليص بلادهما من خطر الازمة(1). وبذلك يقع على عاتق الحكومة دور بارز في معالجة الازمات الاقتصادية، لتعزيز التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا- جريدة العمال وشؤون العمال العربية والعالمية:

تعددت اهتمامات جريدة العمال بأوضاع العمال وشؤونهم المختلفة فلم يقتصر حديثها على الجانبين المحلي والعراقي بل تعداهما الى العربي والعالمي، فاتضح من خلال عرض بعض نصوص الجريدة التي تخص هذا الجانب تأكيدها في العديد من المقالات على مجمل من الاهداف مشابهة لاهداف التنمية المستدامة في وقتنا الحالي.

أولت جريدة العمال عناية كبيرة بميادين الحياة الاقتصادية للعمال العرب عن طريق عرض مشاكلهم المختلفة، كما دعت الى اصلاحها اصلاحا جذريا، بعد أن وصلوا الى حالة الشقاء والبؤس والاهمال(2).وبهذا الصدد ذكرت جريدة العمال في مقال لها بعنوان: "الى اخواني العمال"، أشارت فيه إلى أهمية العامل في المجتمع العربي وتأثيره في رقيه وتقدمه، ودعت إلى تحسين أوضاعه(3).

ومن الواضح ان الجريدة قد سلطت الضوء على اصلاح اوضاع العمال من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ليتسنى لهم العيش بكرامة عبر ايجاد فرص عمل لهم الامر الذي يؤدي الى تعزيز اسهامهم في التنمية الاقتصادية للبلاد العربية وتقدمها من النواحي كافة.

وتحدثت جريدة العمال عن الاقتصاد العالمي الذي انهكته الأزمة الاقتصادية وركزت من خلال مقالاتها على انتشار البطالة في انحاء مختلفة من العالم، وبهذا الخصوص نشرت الجريدة مقالة بعنوان: "الاضطراب يخيف العالم أسباب الازمة العالمية - الارتياب في مستقبل الدول العظمى الحالة الحاضرة في فرنسا والمانيا وانكلترا والولايات المتحدة"، اوضحت فيها أن من نتائج "الحرب العالمية الأولى ... ازمات .. في الدول الكبرى و... سبب ازمة كل واحدة منها،... في فرنسا... ان الازمة الصناعية الفرنسية حاصلة من كثرة الانتاج في بعض الفروع وقلة الاستهلاك، جعله يؤثر على السياسة المالية الدولية... اما في المانيا.. بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى قام الحلفاء.. وطالبوا المانيا بمليارات الماركات الذهبية تعويضا للخسارة التي لحقتهم اثناء الحرب العامة...[4]،.. فالأزمة الالمانية اذن متعلقة بمشكلة الديون،.. وكانت المانيا مفلسة نتيجة الحرب ولن تستطيع دفعها من أموالها الخاصة...[5]، وطالبت رفع مسؤولية وقوع الحرب عن عاتقها، وان تلغى التعويضات..[6]... اما.. الانكليزية... اخطاء البلاد هي التي قادتها لمثل هذه الازمة... ان الاسواق العالمية اقفلت ابوابها في وجه البضائع الانكليزية بسبب ارتفاع سعر النقد فكسدت البضائع وتراكمت دون تصريف... ان الازمة الاميركية حصلت بإيجادها المحركات والماكينات الحديثة التي قضت على اليد العاملة واحدثت زيادة هائلة في الانتاج.. اذ يتعسر التصريف... ولقد وقفت حركة البيع والشراء لان العامل المستهلك اصبح دون عمل ولا مال لديه فاكتفى بالضروري.. في شراء ما يحتاج اليه"[7].

ونلحظ ان جريدة العمال أشارت في مقالها آنف الذكرالى اهمية التعاون فيما بين الدول لحل المشاكل الاقتصادية العالمية، الذي يسهم في الاستقرار الاقتصادي عبر تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك، لتجنب الأزمات الاقتصادية، مع توفير فرص العمل للجميع وصولا للعدالة الاجتماعية. أما بالنسبة لتأثير التكنولوجيا على العمال فيجب ادارتها بالشكل الصحيح لضمان ايصال مردودها الايجابي الى الجميع الأمر الذي سيسهم في "تحقيق اهداف التنمية المستدامة".

صرحت جريد العمال بقولها: "لا يسعنا الا القول بأن العالم الاقتصادي مضطرب ومحاط بالمشاكل والمصاعب العديدة... التي.. ليس من المحتمل حلها في الزمن القريب العاجل،... الأمر الذي أثر على حالة العامل الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم"، وبهذا

(1) المصدر نفسه، ع168، بتاريخ 6 كانون الثاني 1934م.
(2) المصدر نفسه، ع 72، بتاريخ 22 حزيران 1932م.
(3) جريدة العمال، ع6، بتاريخ 23 ايلول 1931م.
(4) المصدر نفسه، ع36، بتاريخ 13 كانون الثاني 1932م.
(5) المصدر نفسه، ع37، بتاريخ 16 كانون الثاني 1932م.
(6) المصدر نفسه، ع76، بتاريخ 6 تموز 1932م.
(7) المصدر نفسه، ع37، بتاريخ 16 كانون الثاني 1932م.

الخصوص نشرت الجريدة مقالا بعنوان: **"ماذا يريد العمال في العالم؟؟!"** جاء فيه: "ان كثيرا من الناس يفكر في الاصلاح وخاصة اصلاح حالة العمال في العالم،... ووضعوا مناهج للاصلاح... ولكن لم تكن مرتكزة على قواعد عملية حتى ظهر كارل ماركس -Karl Marx-[1] الذي سعى الى دعوة طبقات العمال والفلاحين... الى ان يشعروا انهم كتلة مظلومة وانهم اذا لم يتحدوا باعمالهم ومساعيهم سيظلون عبيدا لاصحاب رؤوس الأموال... واخذ هذا الشعور منهم... وطالبوا - العمال - الحكومة في التعليم الاجباري المجاني لجميع ابناء الشعب، واستيلاء الحكومة على جميع الاراضي والاملاك ، وابطال نظام الوراثة ، ومصادرة ثروة المهاجرين، وحصر الأموال في بنك اهلي، .. و.. جميع وسائل النقل بيد الحكومة.. و.. توزيع النفوس على الأراضي والبلدان بنسبة واحدة... وتولي الحكومة أمر القيام بالمعامل واستثمار الأراضي[2].

نجد ان جريدة العمال ركزت على أفكار ماركس حول تحسين أوضاع العمال وضرورة التغيير الاجتماعي الايجابي بالنسبة لهم عبر القضاء على الفقر وتوفير التعليم الإجباري والمجاني للعمال ولجميع أبناء الشعب. مع توفير العمل اللائق للجميع عبر تولي الحكومة إقامة المعامل والمصانع واستثمار الاراضي بشكل عام، وذلك يتطلب تخطيطا اقتصاديا فعالا، لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وبالتالي سيقلل ذلك من التفاوت الطبقي.

تحدثت جريد العمال عن أوضاع العامل فى الدول الغربية وهذا ما نشرته في مقالة جاء فيها: ان العامل في انكلترا يعول نفسه فقط وليس له زوجة ولا اولاد فانه يأخذ من الحكومة ما مقداره ثلاث ليرات سورية كل اسبوع ما دام عاطلاً ومع ان هذا المبلغ لا يناله العامل السوري فإن العاطلين الانكليز يطالبون زيادة في أجورهم . ولكن ونستون تشرشل[3] اعترض على ذلك بقوله: "ان اعانات العمال كافية وانهم لا يحتاجون الى اكثر منها"، فرد عليه أحد العاطلين عن قائلا: "اتحداه .. ان يأتي ويشاركنا في منزلنا ويعيش معنا بمبلغ ٣٠٠ قرشا[4] في الاسبوع فإذا قدر على هذه المعيشة فهو محق في قوله: ان الاعانات الحاضرة تكفي العمال واذا لم يقدر فهو مبطل لم يقل الحق"[5].

ويسلّط هذا النص المنشور في جريدة العمال الضوء على أوضاع العمال في الدول الغربية بصورة عامة ودولة بريطانية بصورة خاصة من خلال القضاء على الفقر عبر توفير الحكومات الدعم المالي الكافي للعمال العاطلين عن العمل فضلا عن توفير فرص عمل للجميع بما يتناسب مع الدعم الاجتماعي لهم، مما يسهم في تعزيز التنمية.

أوردت جريدة العمال في عدد من اعدادها احصائيات عن عدد العاطلين عن العمل في الدول الغربية ففي المانيا بلغ عددهم (5 ملايين و 77 الفا)[6]، وفي انكلترا بلغ (280 الفا)، أما في الولايات المتحدة فقد بلغ عددهم (700 الف) عاطل عن العمل[7]، بينما بلغ عدد العاطلين عن العمل في فرنسا (39 الفا)[8].

نلحظ مما سبق ان مشكلة البطالة لم تقتصر على عمال العراق وانما شملت الدول الغربية لذا كان لزاما على تلك الدول توفير فرص عمل العاطلين، لضمان حصولهم على دخل مناسب يؤدي الى تحسين مستواهم المعاشي، ويعزز من النمو الاقتصادي لتلك الدول عبر السياسات والبرامج التي تؤدي الى تحسين مهارات العمال الامر الذي يحقق العدالة الاجتماعية واستقرار المجتمع.

الخاتمة:-

قدمت جريدة العمال الموصلية فهما عميقا للتحديات التي واجهت العمال في عقد العشرينات وبداية عقد الثلاثينيات القرن العشرين والجهود التي بذلت من قبل الحكومة أو الصحافة ومن بينها جريدة العمال الموصلية، لتحسين أوضاعهم المختلفة عبر ربطها بأهداف التنمية المستدامة لتذليل المشاكل التي واجهها العمال في تلك الفترة عن طريق ايجاد عمل لهم ورفع أجورهم وتحسين حالتهم الاقتصادية والاجتماعية

---

(1) كارل هانريش ماركس: فيلسوف ومؤرخ وعالم اجتماع وناقد اقتصادي وسياسي وثوري اشتراكي الماني ولد فيها عام 1818م، درس القانون والفلسفة في جامعتي بون وبرلين وبسبب منشوراته السياسية سحبت منه الجنسية الالمانية فانتقل للعيش في لندن له عديد من المؤلفات منها : افلاس الفلسفة . و البيان الشيوعي ، و راس المال كتابه الشهير ، وله أثر بالغ في الفكر الانساني وفي تفسير سار التاريخ والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية . للمزيد من التفاصيل ينظر : مايكل هارت . اعظم مائة شخص في التاريخ ، ترجمة : انيس منصور ، المكتب المصري الحديث، مصر،)د.ت)، ص ٢٣٩ ٢٤١

(2) جريدة العمال، ع37، بتاريخ 16 كانون الثاني 1932م.

(3)ونستون تشرشل سياسي بريطاني، ولد في عام 1874م، ويعد من أهم زعماء بريطانيا عبر تاريخها، شغل عدة مناصب منها وزير الداخلية، واللورد الأول في سلاح البحرية البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى، ووزير الخزانة في حزب المحافظين، وأصبح رئيس لوزراء بريطانيا مرتين الأولى عام 1940-1945 والثانية بين عامي 1951-1955م، توفى في عام 1965م. للمزيد من التفاصيل ينظر : هيج مارتن، ونستون تشرشل حياته سياسته معاركه، ترجمة: محمود عزت موسى، دار الفكر، دمشق، (د.ت)، ص2 وما بعدها؛ محمد يوسف ابراهيم القريشي ، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1945، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005م، ص 32-49.

(4) rرشا (Groschen) هي عملة قديمة ظهرت في العصور الوسطى واستخدمت في أجزاء مختلفة من أوروبا في بما في ذلك ألمانيا والنمسا وبعض البلدان الأخرى، واستمرت في الاستخدام حتى العصور الحديثة المبكرة. للمزيد من التفاصيل ينظر: John Porteous, Coins in History. A Survey Of Coinage From The Reform Of Diocletian To The Lattn Monetary Union, Weidenfeld And Nicolson, 1969.

(5) جريدة العمال، ع135، بتاريخ 11 آبار 1933م.

(6) جريدة العمال، ع121، بتاريخ 26 كانون الثاني 1933م.

(7)المصدر نفسه٠ ع37، بتاريخ 16 كانون الثاني 1932م.

(8) المصدر نفسه، ع36، بتاريخ 13 كانون الثاني 1932م.

والصحية والثقافية، وبذلك يمكن الحد من الفوارق الطبقية في المجتمع عندها ستتحقق اهداف التنمية المستدامة التي من أولوياتها تقدم البلاد وتطوره.

References

First - The Holy Quran:
1- Surah An-Najm, verse 39.

Secondly - Arabic and translated books:

1- Al-Allaf, Dr. Ibrahim Khalil, Personalities of Mosul, Ibn Al-Atheer House, Mosul, 2008 AD.

2- Al-Azzawi, Abbas, The History of Iraqi Currency After the Abbasid Era, Trading and Printing Company, Baghdad, 1958 AD.

3- Ahmed, Dr. Kamal Mazhar, The Iraqi Working Class: Formation and Beginnings of the Movement, Dar Al-Rasheed Publishing, Iraq, 1981 AD.
4- Al-Jalabi, Ahmed Sami Ibrahim, Folded Pages from the History of Mosul Journalism, printed and designed by Al-Fata Office, Mosul, 2006 AD.
5- Al-Jalili, Abdul Rahman, The Monetary System in Iraq, Nahdet Misr Press, Cairo, 1946 AD.
6- Al-Karimi, Amira Hussein Mahmoud, The Labor Movement in Iraq 1932-1945, Baghdad, 1990 AD.
7- Al-Tikriti, Salim Taha, Labor Press in Iraq and the Political Circumstances that Accompanied its Emergence, Oil Workers Magazine, Issue 100, Baghdad, November 1970 AD,
8- Hart, Michael, The 100 Greatest People in History, translated by Anis Mansour, Modern Egyptian Office, Egypt, (n.d.).
9- Martin Haig, Winston Churchill: His Life, Politics, and Battles, translated by Mahmoud Ezzat Moussa, Dar Al-Fikr, Damascus, (n.d.).
10- Masoud, Muhammad Rushdi Ibrahim, Unification of Currencies and its Impact on the Economies of Developed and Developing Countries, University Publishing House, Cairo, 2010 AD.
11- Yassin, Nimir Taha, Professional Classes and Organizations in Mosul from the late nineteenth century until 1958, Ghaydaa Publishing and Distribution House, Amman, 2022 AD.
12- Zahida Ibrahim, Index of Iraqi Newspapers and Magazines, Dar Al-Hurriya, Baghdad, 1976 AD.

Third- Books in English:

1- John Porteous, Coins in History. A Survey Of Coinage From The Reform Of Diocletian To The Lattn Monetary Union, Weidenfeld And Nicolson, 1969.

Fourth- University theses and dissertations:

1- Al-Bighmbarli, Zainab Ali Abdul Qadir, The Workers' Newspaper (Mosul) and its Political Contents 1931-1934, Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Mosul, 2025 AD.
2- Al-Quraishi, Muhammad Yusuf Ibrahim, Winston Churchill and his role in British politics until 1945, PhD thesis (unpublished), College of Arts, University of Baghdad, 2005.
3- Al-Ta'i, Ra'ad Ahmed Amin, Abdul-Mun'im Al-Ghulami 1899-1967 AD, Master's Thesis (Unpublished), College of Arts, University of Mosul, 2005 AD.
4- Jassim, Majoul Muhammad Mahmoud, Islamic Religious Scholars in Mosul and their Positions on the Most Prominent National and National Issues 1921-1958 AD, Master's Thesis (Unpublished), College of Education, University of Mosul, 2001 AD.

Fifth- Encyclopedias:

1- Al-Jawwal, Khalid Ahmed, Encyclopedia of the Politicians of Royal Iraq 1920-1958, Vol. 2, General Cultural Affairs House, Baghdad, 2012 AD.

Sixth- Magazines and newspapers:

1- Magazines:

1- Ahmed, Vian Hussein, The impact of the global economic crisis (1929-1933) on Iraqi society and the most important things that Iraqi national newspapers covered about it, Al-Ustad Journal for Human and Social Sciences, Vol. 60, No. 4, Ibn Rushd College of Education, University of Baghdad, 2021 AD.

2- Al-Rubaie, Ismail Nouri, Iraq and the Global Economic Crisis 1929-1933: A Documentary Reading of the Reports of King Faisal I and Yassin Al-Hashemi, Journal of the Union of Arab Universities for Arts, Vol. 9, No. 1, Jordan, 2012.

3- Mahdi, Su'ad Kadhim, The Historical Development of Labor Law and its Impact on Workers' Rights in Iraq until 2015, a research paper published in the Fifteenth Scientific Conference entitled: Foreign Labor in Iraq: Challenges and Solutions, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Vol. 2, No. 8, 2025.

2- Newspapers:

1- Al-Ummal Newspaper, Issue 1, dated September 5, 1931.

2- Al-Ummal Newspaper, No. 6, dated September 23, 1931 AD.

3- ———, No, 24, dated November 25, 1931.

4- ———, No, 25, dated December 1, 1931.

5- ———, No, 28, dated December 12, 1931.

6- ———, No, 33, dated January 2, 1932.

7- ———, No. 34, dated January 6, 1932.

8- ———, No. 36, dated January 13, 1932.

9- ———, No. 37, dated January 16, 1932.

10- Al-Ummal Newspaper, No. 45, February 1, 1932.

11- ———————, No. 43, February 7, 1932.

12- ———————, No.52, April 2, 1932.

13- ———————, No. 54, dated April 16, 1932.

14- ———————, No. 55, dated April 23, 1932.

15- ———————, No. 60, dated May 11, 1932.

16- ———————, No. 62, dated May 18, 1932.

17- ———————, No. 67, dated June 4, 1932.

18- ———————, No. 69, dated June 11, 1932.

19-———————, No. 70, dated June 15, 1932.

20- ———————, No. 72, dated June 22, 1932.

21- ———————, No. 76, dated July 6, 1932.

22- ———————, No. 77, dated July 9, 1932.

23- ———————, No. 78, dated July 13, 1932.

24- ———————, No. 81, dated July 23, 1932.

25- ———————, No. 121, dated January 26, 1933.

26- ———————, No. 122, dated February 9, 1933.

27- ———————, No. 135, dated 11 May 1933.

28- ———————, No. 140, dated June 15, 1933.

29- ———————, No. 141, dated June 21, 1933.

30- ——————————, No. 143, dated July 6, 1933.
31- ——————————, No. 167, dated December 30, 1933.
32- ——————————, No. 168, dated January 6, 1934.
33- ——————————, No. 171, dated February 3, 1934.

Seventh- Articles published on the International Information Network (Internet):

1- Al-Khayyat, Basil Younis, "Noel Rassam and his daughter Sheem Rassam," Al-Kardinia Magazine, Baghdad, February 27, 2021, available at the following link:
https://www.youtube.com//watch?v=GDIsKAv9IcK